

دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة - حالة الجزائر -

خلاصي عبد الاله، طالب دكتوراه، عضو مخبر مجموعة البحث في المالية العامة GREFIP -جامعة تلمسان

Khelassi_abdelilah@yahoo.fr

ملخص

على اعتبار أن السياحة أحد الأنشطة الهامة التي تقوم عليها اقتصاديات العديد من الدول فقد قمنا من خلال هذا البحث على معرفة مدى قدرة قطاع السياحة على إعطاء حركة تنمية للاقتصاد الجزائري، وبذلك فالإشكالية تتمحور حول المكانة التي يحتلها هذا القطاع في الصادرات من السلع والخدمات ومعرفة نسبة الميزان السياحي ودوره في الميزان التجاري وميزان المدفوعات بصفة عامة، كما قمنا بإلقاء الضوء على مساهمة قطاع السياحة في حل مشكلة البطالة ومدى قدرته على استيعاب اليد العاملة والتي بدورها تؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد، كما تهدف هذه الدراسة أيضا إلى معرفة المعوقات التي تواجه القطاع السياحي بالجزائر وآفاق السياحة بالجزائر من خلال وضعها للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لعام 2030.

الكلمات المفتاحية: السياحة، التنمية المستدامة، السياحة المستدامة، الإيرادات السياحية، الميزان السياحي.

Résumé :

Le tourisme est considéré comme l'une des activités les plus importantes pour l'économie de nombreux pays, notamment dans le cadre de la décadence des ressources fossiles, nous avons tenté dans cette modeste recherche de déterminer l'aptitude du secteur touristique à donner un nouveau souffle au développement de l'économie algérienne, notre problématique était centrée sur la mesure de la place occupée par ce secteur dans les exportations de biens et services algériens et de déterminer la proportion de la balance du tourisme ainsi que le rôle que ce dernier pourra accomplir en matière de balance commerciale et de balance des paiements .

Nous avons cherché à mettre en lumière la contribution du secteur du tourisme ainsi que son aptitude à résoudre les problèmes de chômage en absorbant le surplus de main d'œuvre, qui entraînent à leur tour l'amélioration du niveau de vie des individus. Notre étude cherche à montrer les obstacles auxquels est confronté le secteur du tourisme en Algérie ainsi que les perspectives pour le développement de ce secteur, en le mettant à la ligne de mire d'un plan d'aménagement approprié d'ici 2030.

Mots clés : Tourisme, Développement durable, Tourisme durable, Recettes touristiques, Balance du Tourisme.

المقدمة:

يعتبر القطاع السياحي في الوقت الراهن أحد أكبر المولدات العالمية للعمالة ولإيرادات الصادرات ومحرك أساسي للنمو الاقتصادي والتنمية، وقد حظي القطاع السياحي بمكانة عالمية وأهمية كبيرة من قبل الدول والحكومات لما له من محصول وفير ذو تأثير إيجابي على مختلف الجوانب الاقتصادية، إذ أنه يعتبر مصدرا رئيسيا لإيرادات العملات الأجنبية في معظم الدول مما يؤدي إلى توليد العمالة وفرص ضرورية للتنمية، وعلى اعتبار المقومات الطبيعية والتاريخية من أهم العوامل المشجعة للجذب السياحي، فالجزائر من بين البلدان التي تزخر بهذه المقومات فهي تتميز بتنوع المناخ وامتلاكها شريط ساحلي يقدر ب(1200) كلم وصحراء صنفت من أجمل الصحاري في العالم بالإضافة إلى موقعها المتميز واحتوائها على معالم وآثار تاريخية، ورغم هذه المقومات والإمكانات إلا أنها تسجل تدفقات بشرية ضعيفة إذا ما قورنت ببعض البلدان، وعليه فان وضع إستراتيجية وطنية من أجل تنمية سياحية فعالة هو مصدر من المصادر الهامة لتمويل الخزينة الوطنية خاصة أنها تعتمد بشكل أساسي على إيرادات المحروقات، وعليه سوف نقوم بطرح الإشكالية التالية:

ما هو دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني الجزائري لتحقيق تنمية مستدامة؟

سنحاول معالجة هذه الإشكالية من خلال المحاور الرئيسية التالية:

- أولا: مفاهيم عامة حول السياحة والتنمية السياحية.
- ثانيا: العلاقة بين القطاع السياحي والتنمية الاقتصادية.
- ثالثا: السياحة في الاقتصاد الوطني الجزائري.
- رابعا: آفاق القطاع السياحي في الجزائر.

أولا: مفاهيم عامة حول السياحة والتنمية السياحية

أصبحت تنمية السياحة من المصادر الأساسية المشاركة في حركة التنمية الاقتصادية خصوصا في الدول النامية، بحيث أصبحت تمثل بديلا هاما للقطاعات الأخرى التي لا تملك فيها هذه الدول قدرات تنافسية أخرى، فهي في الوقت الحالي الصناعة الأولى عالميا ويتضح ذلك من خلال الإحصائيات الخاصة بعدد السياح في العالم حيث أنه

من المتوقع أن يصل 1.6 مليار سائح سنة 2020 ميلادي.¹ لذلك تعتبر عملية التنمية السياحية في العديد من دول العالم من القضايا المعاصرة، كونها تهدف إلى المشاركة في زيادة الدخل الفردي الحقيقي، وكذلك بما تتضمنه من تنمية حضارية شاملة لكافة المقومات الطبيعية والإنسانية والمادية. ومن هنا تكون التنمية السياحية وسيلة للتنمية الاقتصادية.

1/ مفهوم السياحة: ورد أول تعريف للسياحة سنة 1905 للألماني جوبير فرويلر (Freuller..G): "السياحة هي ظاهرة من ظواهر عصرنا، تنبثق من الحاجة المتزايدة للراحة وإلى تغيير الهواء، وإلى مولد الإحساس بجمال الطبيعة ونمو هذا الإحساس وإلى الشعور بالبهجة والمتعة من الإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة وأيضاً نمو الاتصالات بين شعوب مختلفة".² لكن ما يعاب على هذا التعريف هو إهماله الجوانب الاقتصادية المترتبة عن النشاط السياحي، وهو ما حاول العالم النمساوي شوليرد شرانتشو (Schullard.H) التركيز عليه في تعريفه للسياحة عام 1910: "اصطلاح يطلق على العمليات المتداخلة وخصوصاً العمليات الاقتصادية التي تتعلق بدخول الأجانب وإقامتهم المؤقتة وانتشارهم داخل حدود منطقة أو دولة معينة".³ بعد هاذين التعريفين تعاقبت العديد من التعاريف المختلفة والحديثة للسياحة من خلال كتابات الباحثين، الهيئات الإقليمية والدولية خاصة الاقتصادية والسياحية أهمها:

- الأكاديمية الدولية للسياحة (A.I.T) تعرفها بأنها: "اصطلاح يطلق على رحلات الترفيه وكل ما يتعلق بها من أنشطة وإشباع لحاجات السائح".
 - منظمة السياحة العالمية (W.T.O) تعرفها: "السياحة هي أنشطة المسافرين إلى مكان خارج بيئته المألوفة لفترة معينة من الوقت لا تزيد عن سنة بغير انقطاع للراحة أو لأغراض أخرى".⁴
- من خلال التعاريف السابقة يتضح بأن السياحة لها أكثر من تعريف وكل منها يختلف عن الآخر باختلاف الزاوية التي ينظر منها إلى السياحة، فالبعض ينظر إليها بوصفها ظاهرة اجتماعية وآخرون يرونها ظاهرة اقتصادية، ومنهم من يركز على دورها في تنمية العلاقات الإنسانية والثقافية بين الشعوب.

¹ - يحيى سعدي، سليم العمراوي، مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 36، 2013، ص: 97.

² - صلاح الدين عبد الوهاب، نظرية السياحة الدولية، دار هناء للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1992، ص: 23.

³ - صحراوي محمد تاج الدين، السبتي وسيلة، السياحة في الجزائر بين الواقع والمأمول، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 2، ديسمبر 2017، ص: 51.

⁴ - خيرة بلحمري، حفصي بونعوي ياسين، مؤشرات ومعوقات القطاع السياحي في الجزائر وآليات تفعيله لتنمية الاقتصاد الوطني في ظل التحولات الاقتصادية، مجلة الاقتصاد والتنمية - مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة المدية، العدد 08، جوان 2017، ص: 213.

2/ مفهوم التنمية السياحية: إذا كان مفهوم التنمية الاقتصادية هي استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع أحسن استخدام ممكن، فإن مفهوم التنمية السياحية هو تعظيم الدور الذي يمكن أن يكون عليه النشاط السياحي في نمو الاقتصاد الوطني. عرفت التنمية الاقتصادية أيضا على أنها توفير التسهيلات والخدمات لإشباع حاجات ورغبات السياح، وتشمل كذلك بعض التأثيرات السّياح ومثل إيجاد فرص عمل جديدة ودخل جيد دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها الخاصة. فالتنمية السياحية إذا تشمل جميع الجوانب المتعلقة بالأنماط المكانية للعرض والطلب السياحيين، التوزيع الجغرافي للمنتجات السياحية، التدفق والحركة السياحية، فهي إذا تعمل على التوسع والارتقاء بالخدمات السياحية واحتياجاتها، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية في الدولة، لذا فهي تعبر عن مختلف البرامج التي تهدف لتحقيق الزيادة المستمرة المتوازنة في الموارد السياحية، وتعميق وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي.⁵

وتتكون التنمية السياحية من عدة عناصر أهمها:⁶

- عناصر الجذب السياحي: المناخ والتضاريس والمناظر الطبيعية والحياة والغابات والمتنزهات والمتاحف والمواقع التاريخية الأثرية... الخ.
- النقل: بعناصره المختلفة البري والبحري والجوي.
- الإقامة: الفنادق ودور الضيافة ومنازل الاستقبال.
- التسهيلات المدعمة: تشمل جميع أنواع التسهيلات كالإعلام الآلي، وإدارات ووزارات السياحة والصناعة التقليدية والبنوك والبنية التحتية والاتصالات.

هذه العناصر الداعمة للتنمية السياحية تنفذ في الغالب من طرف القطاع الحكومي أو الخاص أو كلاهما.

ولتحقيق التنمية السياحية سنورد بعض المبادئ والأنظمة التي لاقت نجاحا في المواءمة مع رغبات ونشاطات السياح من جهة وحماية الموارد البيئية والاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى وهي:⁷

- وجود مراكز دخول في المواقع السياحية لتنظيم حركة السياح وتزويدهم بالمعلومات الضرورية.

⁵ - أبوبكر بوسالم، نُجْد بن ذهبية، صلاح الدين قذري، مساهمة القطاع السياحي في دعم استراتيجية الاقلاع الاقتصادي بالجزائر، مجلة مجاميع المعرفة، العدد 4، 2017، ص: 128.

⁶ - أحمد فوزي ملوخية، التنمية السياحية، دار الفكر الجامعي، طبعة الأولى، مصر، 2007، ص: 45.

⁷ - عصام حسن الصعيدي، الدلالة والإرشاد السياحي، دار الراية، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص: 131.

- ضرورة توفير مراكز للزوار تقدم معلومات شاملة عن المواقع، وإعطاء بعض الإرشادات الضرورية حول كيفية التعامل مع الموقع ويفضل أن يعمل في هذه المراكز السكان المحليون الذين يدرسون على إدارة الموقع والتعامل مع المعطيات الطبيعية.
- ضرورة وجود قوانين وأنظمة تتضمن السيطرة في أعداد السياح الوافدين وتأمينهم بالخدمات والمعلومات وتوفير الأمن والحماية بدون إحداث أي أضرار بالبيئة.
- التوعية والتثقيف البيئي من خلال توعية السكان المحليين بأهمية البيئة والمحافظة عليها.
- تحديد القدرة الاستيعابية للمكان السياحي، بحيث يحدد أعداد السياح الوافدين للمنطقة السياحية بدون ازدحام، حتى لا يؤثر ذلك على البيئة الطبيعية والاجتماعية من جهة وعلى السياح من جهة أخرى.

ثانيا: العلاقة بين القطاع السياحي والتنمية الاقتصادية

إن الدلائل العلمية وتجارب الدول في العالم تشير إلى التزايد الملحوظ في الدور الهام الذي تلعبه السياحة في قضايا التنمية، واعتبرها المحللون الاقتصاديون قطاعا اقتصاديا هاما في الاقتصاد العالمي حيث أن لها انعكاسات في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لمختلف الدول. ويمكن تلخيص هذه العلاقة في المحاور التالية:

1/ تدفق رؤوس الأموال الأجنبية: يساهم القطاع السياحي بدرجة كبيرة في توفير العملة الصعبة لتنفيذ خطط التنمية، لاسيما أن أغلب الدول النامية تعاني من نقص في رصيد العملة الصعبة واللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك عن طريق مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في إنشاء الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة من خلال بناء الفنادق والمطاعم والقرى السياحية.⁸

2/ نقل التقنيات الحديثة والمتطورة: تعمل الدول التي ترغب في زيادة مواردها من السياحة على استخدام التكنولوجيا الحديثة والمتطورة كلما كان ذلك ممكنا في جميع مرافقها وخدماتها السياحية، وباستطاعة الاستثمارات الأجنبية فعل ذلك بشكل يقود القدرات الوطنية المستخدمة في هذا المجال.⁹

⁸ - حفصي بونعوي ياسين، امكانيات ومعوقات القطاع السياحي في الجزائر وآليات ترقية وتنمية الاقتصاد الوطني (دراسة تحليلية للفترة 2008-2016)، مجلة الابداع، جامعة البليدة 02، العدد 07، ديسمبر 2017، ص: 211.

⁹ - يحيى سعدي، سليم العمراري، مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص: 101.

3/ تحسين ميزان المدفوعات: يتم ذلك من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في المشاريع السياحية، وكذلك من خلال الاستخدامات الجيدة للموارد الطبيعية وما تستحقه السياحة من موارد نتيجة إيجاد علاقة اقتصادية بينها وبين القطاعات الأخرى في الدولة، متزامنا مع ما تحصل عليه الدولة من منافع اقتصادية ممثلة في الإيرادات المتحققة من العملات الصعبة الناجمة عن الطلب السياحي للسياحة الداخلية والخارجية، مما يساهم في زيادة الناتج الوطني للدولة والمساهمة في عملية البناء الاقتصادي.¹⁰

4/ توفير فرص العمل وحل مشكلة البطالة: تعتبر السياحة من أكبر القطاعات الاقتصادية في توفير فرص العمل حيث تستوعب 11% من إجمالي القوى العاملة على مستوى العالم، وذلك لتشعب هذه الصناعة وتداخلها مع العديد من الصناعات الأخرى، وحسب إحصائيات منظمة السياحة العالمية فقد بلغ عدد العاملين في القطاع السياحي حوالي 202 مليون عامل نهاية 2010، ومن المتوقع طبقا لإحصائيات مجلس السياحة العالمية والسفر العالمي للسياحة أن تستوعب في حدود 11,8% من إجمالي التوظيف العالمي عام 2014¹¹. لذلك فإن التوسع في إنشاء المشاريع السياحية وكذلك المشروعات المرتبطة بها يساعد في خلق العديد من فرص العمل، وهذا ما يترتب عنه ارتفاع مستوى الرفاهية الاقتصادية وغيرها من الآثار والمنافع الأخرى.

5/ تنمية المهارات الإدارية: إن وجود الشركات الأجنبية في مجال السياحة يمكن أن يؤدي إلى تطوير وتحسين أنظمة وفنون الإدارة في هذا القطاع، وتبرز أهمية هذا في كون السياحة تعد كوسيلة وأسلوب لنقل التقنيات التكنولوجية في مجال إدارة الفنادق كما هو مطبق بالنسبة لسلسلة فنادق الملتون في جميع أنحاء العالم، وبالتالي خلق المدارس والمعاهد المتخصصة ومراكز البحث.¹²

6/ إعادة توزيع الدخل: تساعد السياحة على تحقيق التوازن الاقتصادي بين مختلف مناطق الدولة وذلك بإقامة المشاريع السياحية في المناطق الأقل حظا في التنمية كالمناطق الجبلية والصحراوية، والتي تمتلك عناصر الجذب

¹⁰ - فلاق علي، التنمية السياحية وأثرها على التنمية الاقتصادية المتكاملة في الوطن العربي، مجلة البحوث والدراسات العلمية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدينة، العدد 06، مارس 2012، ص: 64.

¹¹ - عبد العزيز مجد الهزاع، مساهمة قطاع السياحة في تنمية الموارد البشرية السياحية" مبادرة الهيئة العامة للسياحة والآثار في توفير فرص العمل"، هيئة العامة للسياحة والآثار، ص: 03.

¹² - فلاق علي، التنمية السياحية وأثرها على التنمية الاقتصادية المتكاملة في الوطن العربي، مرجع سابق، ص: 74.

السياحي، وهذا يؤدي إلى زيادة الدخل بها وبالتالي توزيع الدخل بين المدينة والريف وبين العاملين في القطاع السياحي والقطاعات الأخرى.¹³

7/ زيادة الاستثمار الأجنبي والمحلي: الاستثمار السياحي يتطلب رؤوس أموال ضخمة، وغالبا ما يعجز عن توفيرها المستثمر المحلي أو الحكومة، لذا يتم فتح المجال أمام المستثمر الأجنبي والشركات المتعددة الجنسيات التي تعمل في مجال السياحة، وهذا عن طريق استقدام الأموال إلى البلد لزيادة الاستثمار السياحي وتنمية مجالات متعددة كمراكز الاستشفاء، الفنادق، المطاعم، وسائل النقل وغيرها.¹⁴

إضافة إلى هذه النقاط، للسياحة دور في تحقيق التنمية الاقتصادية في مختلف الدول عن طريق:¹⁵

- تشجيع استثمارات رؤوس الأموال الوطنية وتوجيهها نحو استثمارات جديدة، وذلك لوجود حركة على مستوى اقتصاديات الدول بفضل قطاع السياحة.
- استغلال الموارد الطبيعية بشكل أفضل، وذلك لظهور أنشطة جديدة.
- تطوير وتوسيع القطاعات الخدمية الأخرى كقطاع النقل البري، الجوي، البحري وقطاع الصناعات الأخرى.

أما بالنسبة لقطاع السياحة في عملية التنمية الاجتماعية والثقافية والسياسية فيتمثل في:

- السياحة مطلب اجتماعي ونفسي هام من أجل استعادة الإنسان لنشاطه وعودته للعمل بكفاءة من جديد.
- تساهم السياحة في الحد من ظاهرة البطالة وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين.
- تعد السياحة أداة للاتصال الفكري وتبادل الثقافة والعادات والتقاليد وأداة لإيجاد مناخ مشعب بروح التفاهم والتسامح، كما تعتبر أداة للتبادل المعرفي (تداول العلوم والمعارف).
- تؤدي السياحة إلى تحسين العلاقات بين الدول.

¹³ - فضيل رايح، حفصي بونبعو ياسين، تشخيص واقع وأهمية القطاع السياحي ومحاولة معالجة نقائصه في الجزائر، مجلة دراسات - العدد الاقتصادي - ، العدد 28، جامعة الأغواط، جانفي 2017، ص: 133.

¹⁴ - حفصي بونبعو ياسين، امكانيات ومعوقات القطاع السياحي في الجزائر وآليات تربيته لتنمية الاقتصاد الوطني (دراسة تحليلية للفترة 2008-2016)، مرجع سابق، ص: 212.

¹⁵ - يحيى سعيدي، سليم العمراوي، مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص: 102، 103.

- إن النتائج الايجابية للسياحة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي تساهم في معالجة العديد من المشكلات السياسية .

ثالثا: السياحة في الاقتصاد الوطني الجزائري (المقومات، المؤشرات، المعوقات)

1/ مقومات القطاع السياحي في الجزائر: يمكن تقسيمها إلى ما يلي:

1/1- المقومات الطبيعية والجغرافية: تقع الجزائر في الضفة الجنوبية الغربية لحوض البحر الأبيض المتوسط، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، وغربا كلا من المملكة المغربية وموريتانيا والصحراء المغربية، أما شرقا فتلتقي حدودها بتونس وليبيا، بينما جنوبا يحدها كل من مالي النيجر،¹⁶ تبلغ مساحتها 2.381.741 كلم مربع، تحتل الجزائر موقعا محوريا في المغرب العربي وإفريقيا و البحر الأبيض المتوسط، وقد جعلها هذا الموقع ملتقى الحضارات المختلفة التي تعاقبت عليها والتي شكلت موروثا تاريخيا وحضاريا متنوعا.¹⁷

تتربع الجزائر على تضاريس متنوعة، ففي الشمال تمتد سهول التل الجزائري مثل سهل متيجة، وهران وعنابة، ليأتي بعدها حزام جبلي يحتوي على سلاسل جبلية منها جبال " شيليا " بالأوراس، قمة " لالا خديجة " بجبال جرجرة بمنطقة القبائل الكبرى، وغيرها من الجبال خاصة أنها تتوفر على مقومات الجذب السياحي من جمال الطبيعة، أما الجنوب الجزائري فيظهر في الصحراء الجزائرية الممتدة على مساحة شاسعة تشكل أكثر من 80% من مساحة البلاد الكلية، وتعتبر صحراء الجزائر منتوجا سياحيا ثريا ومتنوعا يجب حمايته واستغلاله للنهوض بالسياحة الصحراوية، ومن هذه المناطق بسكرة، غرداية، أدرار، ورقلة، عين صالح، تقرت، وأكثر ما يميز الصحراء منطقة الأهقار بتمنراست والتي تكتسي أهمية كبيرة في التراث الطبيعي للبلاد، وتعتبر صحراء الجزائر منتجا سياحيا ثريا ومتنوعا يجب حمايته واستغلاله للنهوض بالسياحة الصحراوية، لتصبح موردا لتحقيق إيرادات سياحية لخزينة الدولة.¹⁸

2/1 - المقومات التاريخية والحضارية: إن المعالم الأثرية والمتاحف والوثائق التاريخية الموجودة في الجزائر تشهد على

عراقة وعظمة الحضارات المتعاقبة، من الأمازيغية إلى الفينيقية إلى البيزنطية والرومانية وأخيرا الإسلامية، التي فرضت

¹⁶ - خالد كواش، مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 1، الجزائر، 2004، ص: 216.

¹⁷ - حفصي بونبعو ياسين، امكانيات ومعوقات القطاع السياحي في الجزائر وآليات تربيته لتنمية الاقتصاد الوطني (دراسة تحليلية للفترة 2008-2016)، مرجع سابق، ص: 213.

¹⁸ - فوزية بوصفصاف، تشخيص استراتيجية التسويق السياحي في الجزائر، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، العدد 8، الجزائر، جوان 2015، ص: 276.

نفسها على التاريخ والشاهد عليها قلعة بني حماد ببجاية، وقد صنفت منظمة اليونسكو سبعة مناطق أثرية ضمن قائمة التراث العالمي التاريخي، وهي منطقة الطاسيلي، تيبازة، جميلة، وادي ميزاب وحي القصبه.¹⁹

ومن أهم المواقع التاريخية الحضارية التي تتوفر عليها الجزائر:²⁰

"موقع التاسيلي" يعتبر من أهم المواقع العالمية من حيث طبيعة الجيولوجية، ويعود تاريخه إلى 6000 سنة قبل الميلاد، وقد تم تسجيله من طرف منظمة اليونسكو للتراث العالمي سنة 1982.

"تيمقاد" تم إنشاؤها من طرف الإمبراطور ترجان سنة 100 للميلادي، تتواجد شرق ولاية باتنة.

أما الجزائر العاصمة فهي تتوفر على العديد من المعالم التاريخية التي تشهد على تاريخ المنطقة والتي من بينها:

"دار عزيزة" هي عبارة عن قصر بني في العهد العثماني لاستقبال ضيوف القصر.

"مسجد كتشاوة" الذي تم بناؤه في عهد الباي لارباي التركي بالجزائر منذ أكثر من أربعة قرون.

"الجامع الكبير" الذي يعتبر من أكبر مساجد العاصمة، تم بناؤه من طرف المرابطين في نهاية القرن 11م.

إلى جانب التراث الثقافي الحضاري الذي تتوفر عليه الجزائر فإنها تمتلك تراثا شعبيا يتمثل في ارث من العادات والتقاليد المحلية، ومنتجات متنوعة للصناعات التقليدية مثل صناعة الزرابي في بعض مناطق البلاد مثل غرداية، الجلفة، لأوراس، وصناعة النحاس التي تعرف بها منطقة قسنطينة، وصناعة الفخار في عدد من مناطق البلاد لاسيما القبائل.

3/1- المقومات المادية: تتمثل الإمكانيات السياحية المادية في توفير الطاقة الفندقية باختلاف تصنيف وحداتها لتناسب مع مختلف المستويات الاقتصادية للسائحين إضافة إلى البنية التحتية مثل الطرقات، النقل، المطارات، الموانئ، السكك الحديدية، قدرات الاستقبال، وهي كالاتي:²¹

● شبكة نقل بري بطول 118306 كلم .

¹⁹ - جاب الله الباس، آليات تطوير قطاع السياحة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2016، ص: 27.

²⁰ - أوريسي هبة الله، تنافسية القطاع السياحي وانعكاساته على التنمية المستدامة في الدول العربية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2102، ص: 232.

²¹ - فوزية بوصفصاف، تشخيص إستراتيجية التسويق السياحي في الجزائر، مرجع سابق، ص: 276.

- شبكة نقل بالسكة الحديدية بطول 4200 كلم.
- 53 مطار جوي و13 ميناء بحري.
- 1203 فندق بطاقة استيعابية 101208 سرير.
- 29 بنك ومؤسسة مالية موزعة في شكل فروع على المستوى الوطني.

حيث تعتبر هذه الإمكانيات من بين أهم العوامل التي تساعد على تطوير السياحة، إذ أثبتت العديد من التجارب الدولية مدى أهمية الدور الذي تلعبه البنية التحتية في تطوير السياحة، حيث تعمل على توفير سهولة الحركة وريح الوقت والجهد وبالتالي توفير الراحة.

2/ مؤشرات القطاع السياحي في الجزائر: تنقسم إلى ما يلي:

1/2- الطاقات الفندقية: تمثل الطاقات الفندقية إمكانية البلد على استيعاب السياح فهي تعكس مدى اهتمام وتقدم البلد وقد عرفت الجزائر تطورا ضعيفا في مجال الفنادق من سنة 2008 إلى 2016. والجدول التالي هو موضح لذلك.

الجدول رقم (01): طاقات الإيواء السياحي في الجزائر خلال الفترة (2008-2016)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الفنادق	1134	1139	1152	1159	1168	1171	1186	1198	1203
الأسرة	85642	88694	89012	89321	89921	90089	99852	101030	101208

المصدر: إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية، 2017

بدأت حركة الإنشاءات الفندقية في الجزائر بالتوسع والانتشار بعد سنة 1998 وارتكزت معظمها في المدن الرئيسية الكبرى، ومن خلال الجدول السابق يتضح لنا أن طاقات الإيواء في الجزائر في تزايد ضعيف نوعا ما حيث كان القطاع السياحي يملك 1134 فندقا بطاقة 85942 سرير ذلك سنة 2008، ليزداد هذا الحجم سنة 2016 إلى 1203 فندق بطاقة 101208 سرير، ورغم هذا الازدياد في عدد الفنادق إلى أن طاقة الإيواء في الجزائر تبقى لا تكفي لتلبية رغبات السياحة من حيث الكم، حيث أن الطاقات الفندقية تبقى ضعيفة وتحتاج إلى زيادة.

2/2- الوافدين إلى الجزائر (التدفقات السياحية): إن التدفقات السياحية لأي بلد تعبر عن أهميته وقدرته على جلب السياح، وفيما يلي جدول يوضح تطور عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة (2008-2016):

الجدول رقم (02): عدد السياح القادمين إلى الجزائر الفترة (2008-2016)

الوحدة (ألف سائح)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الأجانب	556	655	654	901	942	964	986	996	998
الجزائريين بالخارج	1215	1255	1415	1493	1652	1768	1820	1952	1966
المجموع	1771	1910	2069	2394	2594	2732	2806	2948	2964

المصدر: إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية، 2017

من خلال الجدول يتبين أن عدد السياح الوافدين إلى الجزائر عرف تطورا ملحوظا حيث كان عدد السياح الوافدين 1771 ألف سائح سنة 2008 ليصل سنة 2013 إلى 2732 ألف سائح ثم 2964 ألف سائح سنة 2016، كما أن توافد الجزائريين المقيمين بالخارج هو بدوره سجل تطورا مستمرا من 2008 إلى 2016 حيث بلغ تدفقهم نحو الجزائر 1966 ألف سائح سنة 2016، وهذا راجع إلى تحسن الأوضاع الأمنية بالبلاد، وقابلها تدهور للأوضاع الأمنية بالدول المجاورة كتونس ومصر بسبب ما عرف بثورة الربيع العربي .

3/2- الإيرادات السياحية: تعبر الإيرادات السياحية لأي بلد على مدى قدرته على تلبية احتياجات السائح ومقابل ذلك يقوم بالإنفاق على مختلف السلع والخدمات فهي ترتبط بشكل كبير مع حجم الوافدين. والجدول التالي يوضح تطور الإيرادات السياحية بالجزائر خلال الفترة (2008-2016).

الجدول رقم (03): تطور الإيرادات السياحية بالجزائر (2008-2016)

الوحدة (مليون دولار)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الإيرادات السياحية	300	330	400	430	470	495	510	485	492

المصدر: إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية، 2017

قبل سنة 2008 كانت الإيرادات السياحية بالجزائر تعرف تقلبات حادة بسبب سوء الأوضاع الأمنية بالبلاد وكذلك اعتبار قطاع السياحة قطاعا ثانويا، أما بعد سنة 2008 فقد عرفت الإيرادات السياحية بالعملة الصعبة تطورا ملحوظا وهذا ما يبينه الجدول السابق، حيث سجلت الإيرادات السياحية سنة 2008 ما قيمته 300 مليون دولار وارتفعت إلى 495 مليون دولار سنة 2013، ثم 492 مليون دولار سنة 2016، وتفسر هذه الزيادة بزيادة تدفق الوافدين إلى الجزائر وذلك لتحسن الأوضاع الأمنية وكذلك إعطاء الدولة بعض الاهتمام للقطاع السياحي.

4/2- مساهمة السياحة في الصادرات: كما هو معروف أن القطاع السياحي يؤثر ويتأثر بالقطاعات الأخرى، وتتناسب الحركة الاقتصادية في البلد طردا مع الحركة السياحية. والجدول الموالي هو موضح لمساهمة الإيرادات السياحية من مجموع صادرات السلع والخدمات الجزائرية.

الجدول رقم(04): نسبة مساهمة الإيرادات السياحية من مجموع صادرات السلع والخدمات

الوحدة(مليون دولار)

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الإيرادات السياحية	300	330	400	430	470	495	510	485	492
صادرات السلع والخدمات	79298	45194	57053	73489	71866	65917	62886	34568	28883
نسبة المساهمة %	0.37%	0.73%	0.70%	0.58%	0.65%	0.75%	0.81%	1.40%	1.70%

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية، 2017

يتضح لنا من خلال الجدول أن هناك تطورا في مساهمة الإيرادات السياحية في مجموع الصادرات من السلع والخدمات، حيث بدأت نسب المساهمة بالارتفاع ابتداء من سنة 2009 وذلك راجع لبداية الاهتمام بهذا القطاع، كما أن نسب المساهمة بلغت ذروتها في العامين 2015 و2016 بنسب 1,40% و1,70% على التوالي ويفسر هذا بتوافد العديد من السياح إلى الجزائر بسبب استقرار الأوضاع الأمنية بالبلاد مقارنة ببعض الدول المجاورة، وأيضا تحسين البنية التحتية السياحية وإنشاء بعض المركبات السياحية، لكن رغم هذا تبقى هذه المساهمات ضعيفة إذا ما قارناها ببعض الدول الأخرى التي تعطي للسياحة أهمية كبيرة.

5/2- الميزان السياحي ومساهمته في الميزان التجاري: إن ميزان السياحة والسفر يقصد به الفرق بين مصروفات المسافرين الأجانب في الدولة (الإنفاق السياحي للأجانب في البلد) ومصروفات المسافرين المقيمين بالخارج (الإنفاق السياحي خارج البلد)، وتعتبر السياحة عاملا مهما في تمويل ميزان المدفوعات لكثير من الدول بما تحققة من عوائد النقد الأجنبي المتحصل عليها بسبب السياحة، وفيما يلي جدول موضح لتطور الميزان السياحي بالجزائر خلال الفترة (2008-2016).

الجدول رقم (05): تطور الميزان السياحي بالجزائر للفترة (2008-2016)

الوحدة (مليون دولار)

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
النفقات السياحية	394	470	500	490	520	545	580	523	508
الإيرادات السياحية	300	330	400	430	470	495	510	485	492
الميزان السياحي	-94	-40	-100	-60	-50	-50	-70	-38	-16

المصدر: إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية، 2017

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الميزان السياحي الجزائري خلال الفترة (2008-2016) سالبا وذلك بسبب ارتفاع النفقات عن الإيرادات أي مقدار ما ينفق في الخارج أكثر بكثير من إيرادات الوافدين إلى الجزائر وذلك بسبب إهمال الدولة للقطاع السياحي مما أدى إلى عدم قدرة المنتج الجزائري على المنافسة، وهذا ما أدى إلى زيادة السياحة العكسية أي تفضيل الخروج من الجزائر بدلا من السياحة الداخلية وهذا ما أثر سلبا على الميزان السياحي الجزائري، هذا وقد بلغ أكبر معدل لعجز الرصيد عام 2010 بحوالي 100 مليون دولار. وفيما يلي جدول يوضح مساهمة الميزان السياحي في الميزان التجاري لنفس فترة الدراسة.

الجدول رقم (06): مساهمة الميزان السياحي في الميزان التجاري للفترة (2008-2016)

الوحدة (مليون دولار)

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
ميزان السياحي	-94	-40	-100	-60	-50	-50	-70	-38	-16
ميزان التجاري	39819	5900	16580	26242	21490	11065	4306	-17034	-17844
المساهمة %	0.24%	0.68%	0.60%	0.23%	0.23%	0.45%	1.62%	0.22%	0.08%

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية، 2017 و الموقع

الالكتروني <http://www.ardi.dz/index.php/ar/statistique>

تتأثر القيمة الصافية للميزان السياحي ونسبتها إلى النتيجة الصافية للميزان التجاري سواء كانت ايجابية أو سلبية فإذا كانت النتيجة الصافية للميزان التجاري سالبة وكان التأثير للميزان السياحي موجب فانه قد يغير في الميزان التجاري وبذلك سيكون له تأثير ايجابي، ومن خلال معطيات الجدول فان الميزان التجاري سجل فائضا في أغلب سنوات الدراسة ما عدى سنتي 2015 و 2016 كان هناك عجز، كما أن الميزان السياحي هو سالب طول فترة الدراسة وهذا ما ينعكس على الميزان التجاري الذي كان موجب وعليه يكون تأثير السياحة سلبا حيث بلغ المتوسط 0,48%.

6/2- التشغيل في القطاع السياحي في الجزائر: تعد السياحة من أكبر القطاعات توليدا للوظائف في مجالات عديدة ومتنوعة، كما أن معدل خلق الوظائف في قطاع السياحة يعد أسرع من المعدلات السائدة في القطاعات الأخرى بنمو 1,5%، وتعتبر الفنادق السياحية من المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في عملية التوظيف، حيث يمكن اعتبارها مقاييس جيدة للتوظيف. وفيما يخص التشغيل في المجال السياحي بالجزائر فيمكن اعتباره من جهة أنه يتطور عبر الزمن ومن جهة أخرى تعتبر هذه الأرقام ضعيفة مقارنة بما تملكه الجزائر من مقومات وإمكانات سياحية، ويمكن إبراز تطور العمالة في الجزائر في الجدول التالي:

الجدول رقم(07): تطور حجم العمالة في الجزائر خلال الفترة (2008-2016)

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
العمال	320000	370000	420000	420000	430000	450000	470000	473000	473000

المصدر: حفصي بونبعو ياسين، مرجع سبق ذكره، ص: 216.

من خلال معطيات الجدول يتبين أن العمالة في المجال السياحي في الجزائر شهدت تطورا مستمرا خلال سنوات الدراسة حيث ارتفعت من 320000 عامل سنة 2008 إلى 430000 عامل سنة 2012 ثم ارتفع حجم العمالة سنة 2016 إلى 473000 عامل، إلى أنه ما يعاب على نمط التشغيل هذا هو نقص التأهيل للعاملين، الأمر الذي يساهم في تدني نوعية الخدمات السياحية المقدمة وبالتالي يؤثر على عملية الجذب السياحي.

3/ معوقات القطاع السياحي في الجزائر:

إن الواقع المتردي الذي يعيشه القطاع السياحي في الجزائر من خلال ما أوردته وزارة السياحة والصناعات التقليدية يثبت أن هذا الأخير يواجه مجموعة من النقائص والمعوقات التي حالت دون تطويره، ويمكن ذكر هذه المعوقات فيما يلي:

- طاقات إيواء غير كافية وذات نوعية سيئة لا تستجيب للمعايير الدولية وبأسعار خيالية.
- نقص الكفاءة والتأهيل لدى المستخدمين في القطاع السياحي.
- ضعف تكنولوجيا الإعلام والاتصال في القطاع السياحي وهذا لصعوبة التكيف مع الوزن المتزايد لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في القطاع السياحي.
- ضعف نوعية الخدمات السياحية وافتقار العديد من المناطق السياحية إلى خدمات النقل، وهذا راجع لغياب المطارات الدولية وسوء الربط الجوي والبري بالمناطق السياحية المهمة بالجنوب الكبير.²²
- ضعف أداء وكالات الأسفار حيث نجد غياب التحكم في التقنيات الجديدة لسوق السياحة الدولية، وعدم التكيف مع الطريقة العصرية للتسيير الإلكتروني للنقل قصد تنظيم عمليات الحجز والخدمات، وغياب مخطط للتكوين المستمر وعدم وجود تنظيم لوكالات الأسفار وميثاق يحكم المهنة.²³
- بنوك وخدمات مالية غير متكيفة بسبب عدم ملائمة وسائل الدفع العصرية على مستوى البنوك والمؤسسات المستقبلية للسياح، ووجود قوانين لا تسمح بتوطين العمليات سواء بالنسبة للاستقبال أو إيفاد السياح للخارج.²⁴

²² - حفصي بونبعو ياسين، امكانيات ومعوقات القطاع السياحي في الجزائر وآليات ترقيقه لتنمية الاقتصاد الوطني (دراسة تحليلية للفترة 2008-2016)، مرجع سابق، ص: 218.

²³ - سماعني نسيم، دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في ادارة الأعمال، تخصص: استراتيجية، جامعة وهران، 2014، ص: 119.

²⁴ - عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 04، جوان 2016، ص: 77.

- تعدد وتضارب الاختصاصات بين وزارة السياحة والوزارات الأخرى للموافقة على المشاريع السياحية، مما يؤدي إلى عرقلة المستثمرين.
- عدم تحديد خريطة دقيقة لمناطق التوسع السياحي والمناطق ذات الأولوية في الاستثمار السياحي.
- صعوبة الإجراءات للموافقة على طلبات المستثمر السياحي مما يؤدي إلى تعطل وإعاقة الاستثمارات السياحية في العديد من المناطق ذات الجذب السياحي.
- صعوبة الحصول على العقارات لإقامة المشاريع السياحية.
- ارتفاع معدلات الضرائب المفروضة على الفنادق والأنشطة السياحية الأخرى.

رابعاً: آفاق القطاع السياحي في الجزائر (المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لعام 2030).

يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لعام (2030) الإطار الاستراتيجي للسياسة السياحية في الجزائر على المدى الطويل، وبالتالي تحديد جميع الأدوات الكفيلة بتنفيذها، حيث يتكون التقرير العام لهذا المخطط من ستة عناوين وهي كالاتي: تشخيص السياحة الجزائرية، برامج العمل السياحي ذات الأولوية في المخطط الاستراتيجي، الأقطاب والقرى السياحية للامتياز، تنفيذ المخطط العملياتي للمخطط، المشاريع السياحية ذات الأولوية، تلخيص عام للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.²⁵ والجدول الموالي يوضح التقديرات السياحية لآفاق

2030. الجدول رقم(08): التقديرات السياحية لآفاق 2030

الأقطاب السياحية للامتياز	عدد الأسرة للفنادق	عدد الأسرة للقرى السياحية	المجموع
القطب السياحي شمال وسط	9295	39849	49144
القطب السياحي شمال شرق	5965	7378	13343
القطب السياحي شمال غرب	10146	6852	16998
القطب السياحي جنوب شرق الواحات	2092	92	2184
القطب السياحي جنوب غرب الواحات	1513		1513
القطب السياحي الجنوب الكبير الطاسيلي	150		150
القطب السياحي الجنوب الكبير آهقار	225		225
اجمالي الأسرة	29386	54171	83557
اجمالي الأسرة(فنادق وقرى سياحية)	83557		

المصدر: فضيل رايح، حفصي بونبعو ياسين، مرجع سبق ذكره، ص: 143.

²⁵ - فضيل رايح، حفصي بونبعو ياسين، تشخيص واقع وأهمية القطاع السياحي ومحاولة معالجة نقائصه في الجزائر، مرجع سابق، ص: 143.

من خلال الجدول يتبين التركيز على السياحة الساحلية وإهمال السياحة الجنوبية، حيث نجد أن الأقطاب الشمالية حظيت باهتمام كبير وذلك بـ 79485 سرير، أما المناطق الجنوبية السياحية 4072 سرير، رغم أن الجنوب الجزائري هو يحتوي على مقومات سياحية وتعتبر من أفضل المناطق عالميا ومصنفة دوليا كالتاسيلي والاهقار.

خاتمة:

على الرغم مما تمتلكه الجزائر من موارد نفطية إلا أنه لا يمكن الاعتماد عليها لتحقيق التنمية ولا بد من البحث عن قطاع بديل يمكن الاستعانة به لخدمة الاقتصاد الوطني وكان التوجه نحو القطاع السياحي، حيث لا يمكن تجاهل القدرات السياحية المتنوعة التي تمتلكها الجزائر والتي تجعل من السياحة أولوية وطنية للدولة، ومما لا شك فيه أن للسياحة أثر واضح على الاقتصاد الجزائري رغم كل ما يواجهه من تحديات كبيرة، إلا أن هذا الأثر يبقى ضعيفا جدا، وعلى الرغم من الجهود التنموية المبذولة لتحسين هذا القطاع إلا أن الواقع أثبت عدم نجاعة الإجراءات المتخذة وأن القطاع السياحي مساهمته في الاقتصاد الوطني محدودة خاصة بعد تحليل العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

باختصار يمكن القول بأن الجزائر تفتقر لسياسة سليمة موجهة لتنمية القطاع السياحي، الذي لم يلقى الاهتمام اللازم الذي يستحقه كقطاع اقتصادي مهم، وبالتالي يمكن التفكير في مجموعة من الاقتراحات الضرورية لترقية هذا القطاع منها ما يلي:

- دعم مناطق الجذب السياحي عموما ومنتجات السياحة البيئية على الخصوص كما يجب أن يركز قطاع السياحة على المعايير واللوائح الدولية.
- تحسين جودة وكفاءة البنى الأساسية والخدمات المتعلقة بالسياحة مثل الفنادق والطرق والمرافق العامة ووسائل النقل والمواصلات من أجل تقديم خدمات سياحية على المستوى العالمي.
- توفير البرامج التعليمية والتدريبية حول مختلف جوانب السياحة وخصوصا لفائدة عمال القطاع السياحي، كما يجب أن تشمل البرامج مجموعة واسعة من المواضيع مثل تعلم اللغات الأجنبية وتقنيات الفنادق والسياحة.
- تشجيع الشراكة والاستثمار في القطاع السياحي خاصة أنه يعتبر مصدرا لتمويل الاقتصاد بدل الاعتماد الكامل على الاستثمار في قطاع المحروقات.

- فرض سياسات صارمة لتطبيق معايير الاستدامة في المؤسسات السياحية من إعادة تدوير النفايات، استخدام الطاقات البديلة، حسن استغلال الموارد الطبيعية... لتحقيق سياحة مستدامة.
- الاستفادة من تجارب البلدان الناجحة في السياحة وأيضاً الترويج للسياحة الجزائرية عبر مختلف وسائل التواصل.
- إتباع تكنولوجيات جديدة لتسهيل عمليات الدفع والحجز وتحويل الأموال فهذا يعتبر من المعوقات التي تواجه الأجانب.
- توفير الأمن شرط أساسي لتطوير هذا القطاع باعتباره من القطاعات الحساسة.
- نشر ثقافة السياحة بين الأفراد لتشجيع السياحة الداخلية.

قائمة المراجع:

- أحمد فوزي ملوخية، التنمية السياحية، دار الفكر الجامعي، طبعة الأولى، مصر، 2007.
- جاب الله الياس، آليات تطوير قطاع السياحة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2016.
- سماعيل نسيم، دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في ادارة الأعمال، تخصص: إستراتيجية، جامعة وهران، 2014.
- عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 04، جوان 2016.
- عبد العزيز محمد الهزاع، مساهمة قطاع السياحة في تنمية الموارد البشرية السياحية" مبادرة الهيئة العامة للسياحة والآثار في توفير فرص العمل"، هيئة العامة للسياحة والآثار.
- فضيل رابح، حفصي بونبعو ياسين، تشخيص واقع وأهمية القطاع السياحي ومحاولة معالجة نقائصه في الجزائر، مجلة دراسات - العدد الاقتصادي - ، العدد 28، جامعة الأغواط، جانفي 2017.
- فلاق علي، التنمية السياحية وأثرها على التنمية الاقتصادية المتكاملة في الوطن العربي، مجلة البحوث والدراسات العلمية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، العدد 06، مارس 2012.

- فوزية بوصفصاف، تشخيص إستراتيجية التسويق السياحي في الجزائر، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، العدد8، الجزائر، جوان2015.
- أبوبكر بوسالم، محمد بن ذهيب، صلاح الدين قدر، مساهمة القطاع السياحي في دعم إستراتيجية الإقلاع الاقتصادي بالجزائر، مجلة مجاميع المعرفة، العدد4، 2017.
- الموقع الإلكتروني <http://www.ardi.dz/index.php/ar/statistique>
- أوريسي هبة الله، تنافسية القطاع السياحي وانعكاساته على التنمية المستدامة في الدول العربية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2102.
- حفصي بونبعو ياسين، إمكانيات ومعوقات القطاع السياحي في الجزائر وآليات ترقيته لتنمية الاقتصاد الوطني(دراسة تحليلية للفترة 2008-2016)، مجلة الإبداع، جامعة البليدة 02، العدد 07، ديسمبر 2017.
- خالد كواش، مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد1، الجزائر، 2004.
- خيرة بلحمري، حفصي بونبعو ياسين، مؤشرات ومعوقات القطاع السياحي في الجزائر وآليات تفعيله لتنمية الاقتصاد الوطني في ظل التحولات الاقتصادية، مجلة الاقتصاد والتنمية- مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة المدية، العدد08، جوان2017.
- صحراوي محمد تاج الدين، السبتي وسيلة، السياحة في الجزائر بين الواقع والمأمول، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد2، ديسمبر 2017.
- صلاح الدين عبد الوهاب، نظرية السياحة الدولية، دار هناء للطباعة و النشر، القاهرة، مصر، 1992.
- عصام حسن الصعيدي، الدلالة والإرشاد السياحي، دار الراية، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.
- يحيى سعيدي، سليم العمرابي، مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد36، 2013.